

Distr.: General
4 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة

والعشرين للجمعية العامة

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢٦. ويبين التقرير التقدم الذي يستمر إحرازه في إطار الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص للقضاء على الفقر، والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والعمالة، والمساواة بين الجنسين. ويسلط التقرير الضوء على فرص تعزيز مسار التنمية في أفريقيا، التي تشمل إحداث تحول هيكلي، وتسخير المكاسب الديمغرافية، وتحقيق توسع حضري سريع، وتحسين الأوضاع الاقتصادية الكلية. ويهيب التقرير بحكومات البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي أن تقيم شراكات فعالة لدعم أولويات أفريقيا الإنمائية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

261213 181213 13-59182 (A)



أولا - مقدمة

١ - لا تزال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توجه الجهود المبذولة على نطاق القارة من أجل إحداث التحول الاجتماعي والاقتصادي والحد من تميش أفريقيا في العالم. ولا يزال الشركاء الإنمائيون لأفريقيا أيضاً يواصلون مواءمة التزاماتهم فيما يتعلق بالمعونة مع الأولويات الرئيسية للشراكة الجديدة، لا سيما الالتزامات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية البشرية وتمكين المرأة والتكامل الإقليمي وتطوير الهياكل الأساسية. وتوجه استراتيجيات التنمية التي تستنير وتسترشد بالشراكة الجديدة جميعها نحو كفالة أن يكون النمو الاقتصادي في أفريقيا شاملاً ومنصفاً ومستداماً، ليؤدي، من ثم، إلى القضاء على الفقر وإيجاد فرص عمل وزيادة الإدماج الاجتماعي.

٢ - ومع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، شهدت القارة تحسناً ملموساً في الدخل ومستويات المعيشة وتطوير الهياكل الأساسية. إلا أن التقدم لا يجري على نسق واحد. فهناك تحديات خاصة تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد صراعات والبلدان الخارجة من صراعات.

٣ - وفي جانب التوقعات الإيجابية، يتوقع أن يواصل الاقتصاد الأفريقي نموه المرتفع حتى نهاية عام ٢٠١٤، بمعدل ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٣ و ٥,١ في المائة في عام ٢٠١٤. وتشكل موارد المالية العامة الموسعة التي تولدت بفضل النمو المرتفع دعامة مهمة لتحقيق التحول الهيكلي اللازم للتصدي لمسألة الفقر المدقع والجوع وتحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع المواطنين. ويشكل التعاون الإقليمي والعالمي والإرادة السياسية القوية عاملين مهمين لتشكيل هذا الواقع.

ثانياً - تقييم التقدم المحرز في الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

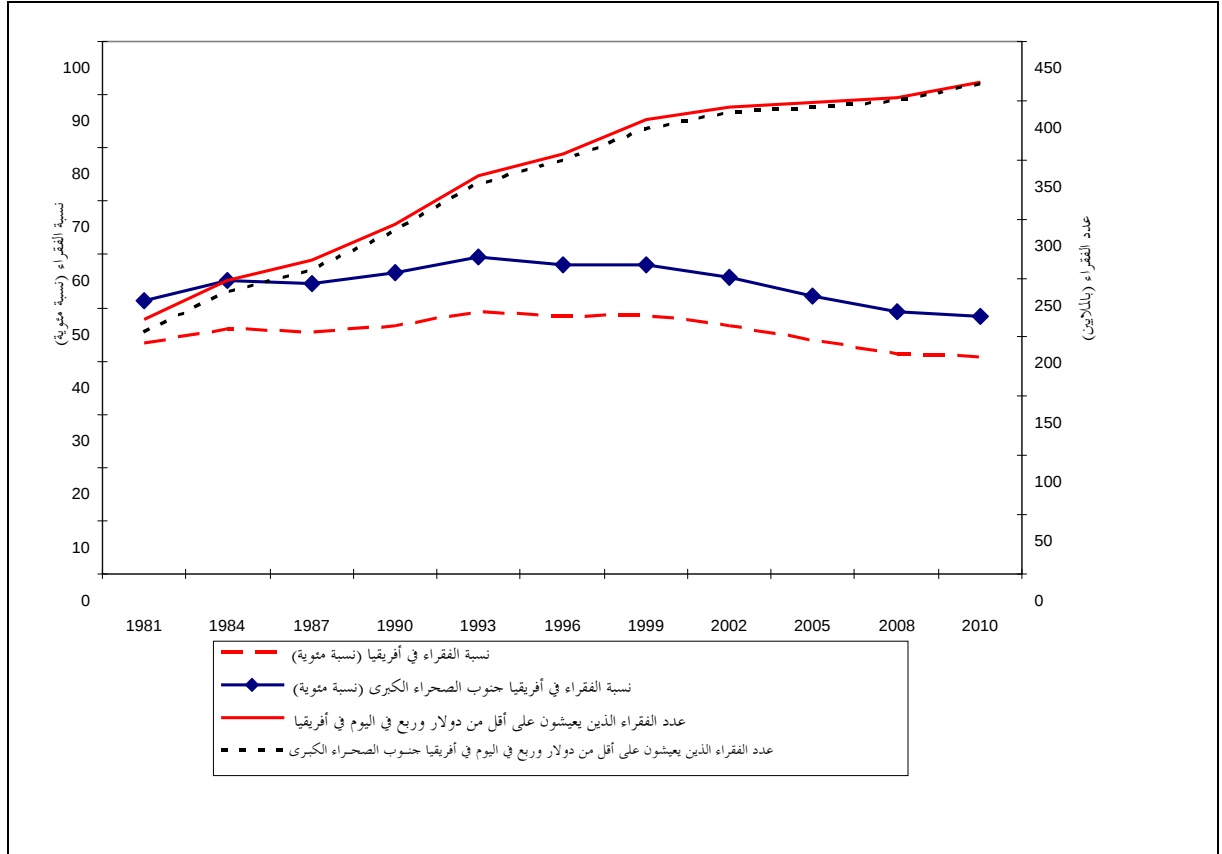
ألف - القضاء على الفقر

٤ - على الرغم من النمو الاقتصادي المثير للإعجاب في أفريقيا، لا يزال التقدم المحرز في القضاء على الفقر أبطأ كثيراً في القارة منه في المناطق النامية الأخرى. فقد تراجعت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم في أفريقيا من ٤٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت أيضاً نسبة الفقراء من ٥٦,٥ في المائة إلى ٤٨,٥ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠. ومقارنة بذلك، انخفض معدل الفقر في العالم النامي بأكثر من

النصف خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من تراجع نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، فقد زاد العدد المطلق للذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا ككل وكذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (انظر الشكل ١)، وهو اتجاه تتفرد به القارة.

٥ - وقد ترجمت الزيادة في عدد الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء إلى زيادة حادة في حصة هذه المنطقة دون الإقليمية من فقراء العالم الذين يعيشون في فقر مدقع، من ١٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٤,١ في المائة في عام ٢٠١٠. ولم تماثلها في هذه الزيادة أي منطقة نامية أخرى غير جنوب آسيا.

نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم وعددهم في أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ١٩٨١-٢٠١٠



المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات PovcalNet.

٦ - وتبين التجربة في مجال الحد من الفقر في بعض الاقتصادات الأسرع نمواً في أفريقيا أن النمو وحده لا يكفي للقضاء على الفقر. ففي حين كانت إثيوبيا وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغانا وليبيريا وموزامبيق من بين الاقتصادات العشرة الأسرع نمواً في العالم في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، فقد بلغت النسبة المئوية للمجمعة للفقراء فيها ٥٩,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٥١,٤ في المائة في عام ٢٠١٠. وخلال نفس الفترة، ارتفع عدد الفقراء في تلك البلدان من ٧٥,٢ مليون شخص إلى ١١٢,٩ مليون شخص. وفي حين بلغت نسبة سكان أفريقيا الذين يعيشون في هذه البلدان ١٩,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٢١,٧ في المائة في عام ٢٠١٠، فقد ارتفعت حصتها من فقراء أفريقيا من ٢٥,٤ في المائة إلى ٢٧,٢ في المائة على مدى هذه الفترة. ومن إجمالي هذه الاقتصادات الستة، لم تتمكن سوى إثيوبيا وغانا من تحقيق هدف تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار ورع في اليوم.

٧ - وقد استفادت عدة بلدان أفريقية من توسع الحيز المالي، عقب طفرة السلع الأساسية الأخيرة، لتكشف جهودها من أجل الحد من الفقر. وفي إطار هذا الحيز المالي، يمكن أن تواصل البلدان الاستثمار في برامج الحد من الفقر. أما في حالة البلدان الفقيرة في أفريقيا، فإن التكلفة النسبية للقضاء على الفقر المدقع والجوع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي^(١) تتجاوز ٢ في المائة، مع تراوح تلك النسبة من ١,٤ في المائة في موريتانيا إلى ١٨,١ في المائة في ملاوي. وتظل التكلفة مرتفعة أيضاً حتى لدى البلدان الغنية بالموارد، بتراوحها من ٢,٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في أنغولا إلى ٧,٦ في المائة في نيجيريا^(٢).

٨ - وتتطلب التحديات العديدة التي تواجهها البلدان الفقيرة دعماً دولياً مستمراً، لا سيما في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أسفرت القرارات التي اتخذتها مؤسسات مالية دولية وجهات مانحة أخرى بإلغاء الديون أو إعادة هيكلتها، من خلال المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، عن تراجع عدد البلدان المعرضة لمخاطر شديدة أو تلك التي تعاني من مديونية حرجية من ١٨ بلداً إلى ثمانية بلدان خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣.

(١) تعادل القوى الشرائية (بالأسعار الدولية الثابتة للدولار في عام ٢٠٠٥).

(٢) Andy Sumner, *From Deprivation to Distribution: Is Global Poverty Becoming a Matter of National Inequality?*, IDS working paper, vol. 2012, No. 394 (Brighton, United Kingdom, Institute of Development Studies, June 2012).

٩ - ولا يزال الفقر في المنطقة مترسخا، من حيث عمقه وشدته، في المناطق الريفية وبين الفئات الاجتماعية الضعيفة والمحرومة. فساكن المناطق الريفية والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة والشباب والفقراء في المناطق الحضرية في أفريقيا هم أقرب إلى أن تكون الهياكل الأساسية المتاحة لهم ضعيفة وغير كافية، وأن تكون قاعدة الأصول لديهم واهية، وأن تكون فرص حصولهم على عمل لائق محدودة. وحتى الحاصلون بالفعل على عمل، فإنهم يتقاضون أجورا منخفضة ويفتقرون إلى الأمن نتيجة عملهم بأعداد كبيرة في القطاع غير الرسمي وفي ظروف عمل سيئة. ويؤدي ذلك إلى الوقوع في شرك الفقر التي يصعب بشدة الفكك منها. ولا تزال معدلات الفقر مرتفعة أيضاً في الدول الهشة والمتضررة من صراعات وفي البلدان التي تضعف فيها قدرات الدولة على معالجة إخفاقات الأسواق أو تحسين نوعية تقديم الخدمات أو وضع سياسات اجتماعية أفضل أو مكافحة الفساد أو جمع الموارد اللازمة وتخصيصها لتمويل الأنشطة الإنمائية. ومن ثم، فإن من الضروري الاستمرار في التصدي للفقر بمختلف مظاهره.

باء - كفاءة الأمن الغذائي والتغذوي

١٠ - لا تزال أفريقيا مستوردا صافيا للغذاء على الرغم من مواردها الزراعية الشاسعة. ففي عام ٢٠١١، بلغ إنتاج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الحبوب ١ ٣٦١ كيلوغراما للهكتار من الأرض المزروعة، مقابل ١ ١٣١ كيلوغراما للهكتار في عام ٢٠٠٠. ومع أن هذا التحسن مهم، فإنه لا يزال غير كاف لتلبية احتياجات المنطقة الإقليمية المتزايدة من الغذاء.

١١ - ولن تبلغ أفريقيا جنوب الصحراء هدف تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. فعلى الرغم من التقدم الطفيف المحرز في خفض مستويات نقص التغذية في السنوات الأخيرة، لا يزال لدى المنطقة أعلى معدلات انتشار نقص التغذية على مستوى العالم. وتشير التقديرات الواردة في تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٣: البعد المتعدد للأمن الغذائي"^(٣) إلى أن ٢٢٢,٧ مليون شخص في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (أو ٢٤,٨ في المائة من مجموع السكان) كانوا يعانون من سوء التغذية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (ص ١٠).

(٣) روما، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٣.

١٢ - وقد زادت حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من عدد الجوعى على مستوى العالم من ١٧ في المائة إلى ٢٧ في المائة بين الفترتين ١٩٩٠-١٩٩٢ و ٢٠١٠-٢٠١٢، على نحو يدل على الزيادة الحادة في حصة المنطقة دون الإقليمية من الفقراء على مستوى العالم. وسيرتفع العدد المطلق للأشخاص الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي في هذه المنطقة دون الإقليمية من ٣٥٧ مليون شخص في عام ٢٠١٢ إلى ٤١١ مليون شخص في عام ٢٠٢٢، على الرغم من الانخفاض المتوقع في نسبة الأشخاص الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي من ٤٢ في المائة إلى ٣٨ في المائة^(٤). وفي الشمال الأفريقي، يتوقع أن تظل التحديات في مجال الأمن الغذائي قائمة بدون تغير كبير على مدى هذه الفترة.

١٣ - وظل إنتاج الغذاء المحلي منخفضا نسبيا بسبب عدد من القيود. ومن أهم هذه القيود ضعف بيئة السياسة المحلية وضعف المؤسسات، وتشوه الأسعار المحلية، والدعم الزراعي المقدم من البلدان المتقدمة، وعدم كفاية الدعم الدولي في مجال الزراعة، وانخفاض مستوى الاستثمارات في البحث والتطوير في مجال المحاصيل الغذائية الأساسية، وانخفاض مستويات استخدام الأراضي، وسوء أحوال الري، وعدم كفاية استخدام الأسمدة وتكنولوجيا الزراعة الحديثة. ومما يزيد في تعقيد الحالة الخسائر التي تحدث بعد الحصاد وتغير المناخ. ونتيجة لذلك تتفاقم حدة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في المجتمعات المحلية الضعيفة، وخصوصا المجتمعات التي يعيش أفرادها في مناطق تسقيها الأمطار أو مناطق تتعرض للجفاف مثل القرن الأفريقي أو منطقة الساحل.

١٤ - ولذلك، يظل إحداث تحسينات مستمرة في الإنتاجية الزراعية مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية في أفريقيا ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونظرا لهيمنة الزراعة على الاقتصاد وعلى هيكل العمالة في القارة، فإن النمو في قطاع الزراعة يصبح أكثر فعالية إلى حد بعيد في خفض الفقر منه في أي قطاع آخر. وقد بدا هذا القطاع واعدا، فقد كان ينمو بنسبة ٣,٤ في المائة سنويا على مدى الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. وكان معدل النمو هذا أعلى من معدل نمو السكان في أفريقيا، الذي بلغ ٢,٥ في المائة. ولكن مع توقع نمو السكان في أفريقيا بمعدل ٢,٣ في المائة سنويا في العقد القادم، سيظل الطلب على السلع الأساسية الزراعية يتزايد.

١٥ - ولتصحيح هذا الوضع، يتعين بذل جهود عملية ومتناغمة في القطاعين العام والخاص لزيادة الإنتاجية الزراعية، وخصوصا لدى أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة. ويتعين توجيه الاستثمارات في زراعة المحاصيل القادرة على التكيف مع المناخ وفي تعزيز قدرات المزارعين

(٤) Stacey Rosen and others, "International Food Security Assessment, 2012-22", Outlook No. GFA-23 (٤) (Washington, D.C., United States Department of Agriculture, Economic Research Service, July 2012).

وقدرتهم على الصمود أمام صدمات تغير المناخ وتقلب أسعار الغذاء. وسيؤدي توسيع نظم الحماية الاجتماعية إلى زيادة تعزيز القدرة على الصمود وتقوية أسباب معيشة الأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة. ومن الضروري أن يستمر الالتزام السياسي بزيادة الاستثمارات العامة في الزراعة تمشياً مع إعلان مابوتو الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا^(٥)، واجتذاب الاستثمار الخاص في الزراعة، وتحسين خدمات الإرشاد الزراعي نوعاً وكماً، وضمان حصول صغار المزارعين على مدخلات أساسية وعلى الائتمان، وضمان وصولهم إلى الأسواق.

١٦ - وقد أطلقت شراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم مبادرات إقليمية، مثل مبادرة نمو أفريقيا، والتحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، باعتبارها وسيلة لتعزيز تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا وزيادة استثمارات القطاع الخاص لدعم هذا البرنامج. وتتبعفرادى البلدان أيضاً حالياً سياسات تعزز مباشرة الأعمال الحرة في مجال الزراعة من جانب النساء والشباب. وتقوم السياسات التي تؤكد على إضافة القيمة في مجالات البستنة وتحضير المنتجات الغذائية وتغليفها بتعزيز الاقتصادات الريفية وتحسين أسباب المعيشة. وتقوم البلدان أيضاً بتحسين إمدادات الغذاء بزيادة الكفاءة واتباع أفضل الممارسات الإدارية والتصدي لخسائر الغذاء الكبيرة التي تحدث نتيجة لسوء التخزين أو عدم كفايته.

١٧ - وتعتمد جهود أفريقيا الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع واستخدام البيئة بصورة مستدامة على الطريقة التي تدير بها البلدان وسائل إتاحة الأراضي ومصادر الأسماك والغابات، في وقت يرتفع فيها الطلب على الأرض من المستثمرين الدوليين بصورة غير مسبقة. فبالنسبة لغالبية كبيرة من الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية في القارة، يشكل الوصول إلى الأرض ومصادر الأسماك والغابات وسيلة مهمة لتأمين الغذاء والمأوى. ومن ثم، فإن المبادرات التي ترمي إلى تحسين إدارة الأراضي مثل المبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي التي تنفذها مفوضية الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي هي موضع ترحيب بوجه خاص. وتكمل هذه الجهود مبادرات مثل المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصادر الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني التي صادقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي^(٦).

(٥) A/58/626، المرفق الأول، (II) 7/Dec1. Assembly/AU/

(٦) منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، الوثيقة (C/2013/20) 144/9 (CC)، التذييل دال.

جيم - إتاحة فرص العمالة المنتجة

١٨ - أظهر تجسد النمو الإيجابي في أفريقيا في تحسين فرص العمالة المنتجة وتوفير العمل اللائق آفاقاً واعدة. وعلى الرغم من الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتدابير التقشفية المتخذة في منطقة اليورو والاضطرابات الأهلية التي وقعت في شمال أفريقيا، نجحت المنطقة في مواصلة النمو وزيادة العمالة وتحسين الإنتاجية. فقد ظلت نسبة العمالة إلى عدد السكان مرتفعة، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغت ٦٥,١ في المائة.

١٩ - واختار العديد من الحكومات في أفريقيا التركيز على إيجاد فرص للعمل عن طريق إطلاق استراتيجيات للعمالة مثل برامج في مجال الأشغال العامة. بيد أن التقديرات تشير إلى أن سبعة ملايين إلى عشرة ملايين فرصة عمل سيتعين إيجادها كل سنة حتى تواكب العمالة النمو السكاني في القارة. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال الاقتصاد غير الرسمي والعمالة الهشة واليد العاملة الفقيرة هي السمة الغالبة لسوق العمل.

٢٠ - ويقدر التقرير المعنون "اتجاهات العمالة العالمية في عام ٢٠١٣: التعافي من أزمة جديدة في العمالة"^(٧) أن هناك ٢٤٧ مليون عامل في مجال العمالة الهشة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠١٢، وهو عدد يفوق العدد الذي بلغ ١٨٥ مليون عامل في عام ٢٠٠٠ و ١٤٧ مليون عامل في عام ١٩٩١. وتصنف منظمة العمل الدولية معظم العمال الأفارقة بأنهم أشباه فقراء (من يعيشون بدخل يتراوح بين دولارين وأربعة دولارات من دولارات الولايات المتحدة في اليوم الواحد)، أو بأنهم فقراء إلى حد ما (من يعيشون بدخل يتراوح بين ١,٢٥ دولار ودولارين في اليوم الواحد) أو بأنهم العمال الذين يعيشون في فقر مدقع (من يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد). وشكلت هذه التصنيفات في شمال أفريقيا، حسب التقديرات، ٣٩ في المائة من العاملين في عام ٢٠١١، حيث شكل أشباه الفقراء أكبر نسبة (٢٨ في المائة). أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فتمثل هذه التصنيفات من العمال ٨٥,٩ في المائة من اليد العاملة، حيث استأثر العمال الذين يعيشون في فقر مدقع بأكبر نسبة (٤١,٧ في المائة).

٢١ - وللانقطاع الظاهر بين النمو القوي وإيجاد فرص عمل جيدة صلة وثيقة بالدور الذي تضطلع به القطاعات الزراعية والقطاعات الاستخراجية في التنمية الاقتصادية لأفريقيا. فلم يحرز سوى تقدم ضئيل في الربط بين هذه القطاعات الأولية بأنشطة ذات قيمة مضافة في مجال الصناعات التحويلية. وتبعاً لذلك، تظل الزراعة المصدر الرئيسي للعمالة في حين أن

(٧) جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣.

طبيعة قطاع الصناعات الاستخراجية القائم على كثافة رأس المال تحد من قدرته على استيعاب اليد العاملة. وقد ظلت مساهمة قطاع الخدمات في النمو تزداد أيضا رغم أن الإنتاجية والأجور لا تزال منخفضة.

دال - التعليم والصحة

٢٢ - ما زالت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تضغط من أجل توظيف استثمارات ذكية ومستدامة في مجال السياسات الاجتماعية التي تمنح الأولوية لإدخال تحسينات في النواتج الإنمائية في مجالات الصحة والتعليم وتنمية المهارات. فسوف تكفل هذه الاستثمارات أن يساهم تعليم العمال الأفارقة وتنمية مهاراتهم لا في زيادة الإنتاجية بوجه عام فحسب، بل وسيكفل أيضا مواكبة القوة العاملة عمليتي التغيير الهيكلي والعملة.

٢٣ - وقد كان أداء العديد من البلدان الأفريقية جيدا للغاية في تحسين نشر التعليم طيلة العقد الماضي، وهي تمضي قدما لتجاوز مجرد التركيز على إتاحة التعليم فقط إلى ضمان إتاحة التعليم بشكل متكافئ وتحسين نوعيته. وقد اعتمدت البلدان الأفريقية عددا من الاستراتيجيات التي تشمل إلغاء الرسوم المدرسية وتقديم الإعانات وتدريب المدرسين ونشر معلومات لدى الآباء بشأن ضرورة العودة إلى التعليم (وبخاصة توفير معلومات تربط التعليم بارتفاع الدخل وتحسين صحة الأم والطفل).

٢٤ - وقد بلغ حجم الالتحاق بالتعليم الابتدائي في عام ٢٠١١ نسبة ٧٧ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و ٩٧ في المائة في شمال أفريقيا. ومع ذلك، ففي عام ٢٠١١، ظل عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يفوق عدد من لم يلتحقوا بها في عام ٢٠٠٠. بمقدار ٣٢ مليون طفل. فالتقدم المحرز نحو تيسير الالتحاق بالمدارس للجميع كان متفاوتا جدا في حقيقة الأمر في جميع أنحاء القارة. ففي عام ٢٠١٠، تراوح صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين نسبة منخفضة تبلغ ٣٤,٩ في المائة في إريتريا ونسبة مرتفعة تبلغ ٩٨,٧ في المائة في رواندا. ولا تزال المنطقة تواجه تحديات أيضا إزاء إكمال التعليم الابتدائي. ورغم أن المنطقة كانت متخلفة كثيرا عن الركب في البداية، فقد شهد معدل إكمال التعليم الابتدائي زيادة حادة، إذ قفز من ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧١ في المائة في عام ٢٠١٠. بيد أن هذا التقدم تباطأ منذ ذلك الحين. وبين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، يتوقع أن يبلغ متوسط الزيادة السنوية لإكمال التعليم الابتدائي أقل بمقدار ٢,٣ أضعاف ما بلغه في العقد المنصرم.

٢٥ - وقد زادت نوعية التعليم والفجوة المستمرة بين الجنسين في التعليم وارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة في حجم التحدي، وهو تحسين التعليم. فالإنفاق على الطفل الواحد،

باعتباره جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي، ما زال متدنياً في العديد من البلدان. ولا تزال نسبة الطلاب إلى المدرسين مرتفعة أيضاً. ومن بين ٣٨ بلداً أفريقياً توافرت بشأنها بيانات، كان لثلاثة عشر بلداً معدلات إلمام بالقراءة والكتابة تفوق نسبة ٩٠ في المائة، في حين بلغت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في ١٥ بلداً أقل من ٧٥ في المائة. ولئن كانت نواتج الإلمام بالقراءة والكتابة تتعلق جزئياً بمعدلات إكمال الدراسة، فإن العديد من الأطفال يكملون التعليم الابتدائي من دون أن يكتسبوا المهارات الأساسية المتصلة بالإلمام بالقراءة والكتابة والحساب. وتنطبق هذه المشاكل على مرحلتَي التعليم الثانوي والعالي، وهو ما يمثل تحديات كبيرة تواجه المرء في الحصول على عمل لائق وفي تحسين إنتاجية العمل.

٢٦ - وأظهر التقدم المحرز في مجال الصحة آفاقاً واعدة أيضاً. فقد ارتفع العمر المتوقع بمقدار ٥,٥ سنوات بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٢، بعد أن سجل ركوداً في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠ نتيجة انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأظهر الانخفاض في معدل وفيات الأطفال أيضاً نتائج واعدة في القارة. ففي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١١، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أفريقياً بمعدل ٢,٢ في المائة في السنة. بيد أن التقدم المحرز لم يجر على نسق واحد، فقد كان متبايناً. ذلك أن أحد عشر بلداً نجح في خفض معدل وفيات الأطفال بنسبة ٦٠ في المائة خلال الفترة في حين شهد ١٢ بلداً زيادة في معدل الوفيات. وسُجلت أيضاً أوجه تقدم (وتفاوت) مماثلة في معدل وفيات الأطفال الرضع والوفيات النفاسية، لأن اهتمام بعض البلدان انصب على التدخلات الصحية المتعلقة بتحسين الرعاية قبل الولادة ورعاية الأطفال حديثي الولادة والتحصين في مرحلة الطفولة المبكرة، للإسراع بإحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى استثمارات مباشرة ضخمة وظفت في مجال الرعاية الصحية، كان توفير التغذية التكميلية والتعليم هاما من أجل تحسين النتائج الصحية. وعلى وجه الخصوص، أدى تحسين مستوى تعليم المرأة إلى تحسن في النتائج الصحية للأمهات ولأطفالهن.

٢٧ - وتواصل أفريقياً أيضاً إحراز تقدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والأمراض المعدية الأخرى. ويلاحظ التقرير العالمي عن الملاريا لعام ٢٠١٢^(٨) أن البلدان الأفريقية قد تمكنت من خفض عدد الوفيات الناجمة عن الملاريا بمقدار الثلث خلال العقد الماضي. وعلى النقيض من ذلك، لم تنخفض معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابة بالملاريا على الصعيد العالمي إلا بنسبة ٢٥ في المائة. وقد أحرز هذا التقدم نتيجة للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية في إطار الشراكة العالمية من أجل

(٨) جنيف، منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٢.

دحر الملاريا وغيرها من المبادرات الصحية. فقد اتخذت البلدان التي تنوطن فيها الملاريا خطوات حاسمة من أجل زيادة الحد من معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابة بالملاريا. وقد أنشأت نيجيريا التي تمثل، هي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أكثر من ٤٠ في المائة من المجموع المقدر للوفيات الناجمة عن الملاريا على الصعيد العالمي، صندوقاً لإعادة استثمار الإعانات المالية من عائدات النفط للمساعدة على تمويل الأولويات الصحية على الصعيد الوطني.

هاء - المساواة بين الجنسين

٢٨ - لا تزال المساواة بين الجنسين محل اهتمام رئيسي فيما يبذل من جهود لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أفريقيا. فالكثير من أوجه التفاوت في الدخل وانعدام الدخل التي تشهدها المنطقة تشكّلها إلى حد كبير أنماط عدم المساواة بين الجنسين، وعدم تمكين المرأة وانعدام تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والائتمانات. وقد أحرزت المنطقة الأفريقية تقدماً كبيراً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ولا سيما بإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية والمدنية وتحسين فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية. ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بزيادة مشاركة المرأة في القطاع النظامي.

٢٩ - وقد أبلى العديد من البلدان بلاءً حسناً بزيادة نسبة الإناث إلى الذكور في جميع مستويات التعليم، وبخاصة في المرحلة الابتدائية. فمن بين ٤٩ بلداً، تتوافر بشأنها بيانات، بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالتعليم الابتدائي حد التساوي أو تجاوزه في ١٧ بلداً، وهناك ٢٨ بلداً آخر يكاد يبلغ هذه المستويات، مع عدد يتراوح بين ٨ و ٩ فتيات مسجلات في المدارس مقابل كل ١٠ فتيان. وفي المرحلتين الثانوية والجامعية، أحرز تقدم في شمال أفريقيا بوجه خاص بارتفاع مؤشر التكافؤ بين الجنسين بنسبة بلغت ٢٢ و ٤٣ نقطة مئوية، في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١١ على التوالي، لتصل إلى ٩٨,٠ و ١٠٧,٠ نقطة مئوية. وفي بعض البلدان، تجاوزت المكاسب التي تحققت في مجال تعليم الإناث المكاسب التي تحققت في تعليم الذكور.

٣٠ - ولم تفض المكاسب التعليمية التي حققتها المرأة دوماً إلى تحقيق مزيد من الفرص في سوق العمل. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن معدل مشاركة القوة العاملة من النساء في شمال أفريقيا، لم يبلغ، في عام ٢٠١٢، سوى ثلث المعدل لدى الرجال (٢٤,٤ في المائة)، في حين بلغ معدل البطالة بين النساء ١٧,٢ في المائة مقارنة بنسبة ٧,٩ في المائة لدى الرجال. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت حصة النساء في العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي

دون تغيير تقريبا منذ عام ١٩٩٠. وفي جميع أنحاء القارة، حافظت المرأة على حصة أعلى كثيرا في مجال العمالة المهشة. ففي شمال أفريقيا في عام ٢٠١٢، بلغت نسبة الوظائف التي تشغلها النساء في مجال العمالة المهشة ٦١,٢ في المائة، مقارنة بنسبة ٣٥,٥ في المائة لدى الرجال. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بلغت النسبتان ٨٤,٩ في المائة و٧٠,٦ في المائة على التوالي.

٣١ - والاعتراف بالمساهمة الأساسية للمرأة في إنتاج الأغذية ورفاه الأسرة هو أيضا عامل هام لتحقيق المساواة. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الفشل في حماية حقوق المرأة وتعزيز حوكمة حيازة الأراضي ومصادد الأسماك والغابات إلى تفاقم حالة عدم المساواة بين الجنسين، ويزيد في حدة الفقر. وبالمثل، فإن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تستغرق جزءا كبيرا من وقت المرأة في أفريقيا. ويمكن أن تساعد السياسات الضريبية والبرامج الاجتماعية التي تعترف بالدور الذي تضطلع به المرأة في تقديم الرعاية، وتمنح المرأة تعويضات عنه، في معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين. ويمكن أيضا أن يهيئ توفير خدمات الرعاية العامة للمرأة فرص استخدام وقتها بحرية، بحيث يتيح لها مواصلة تعليمها وبناء حياة مهنية رسمية مدرة للدخل.

٣٢ - وفيما يتعلق بسلطات اتخاذ القرار، ارتفعت حصة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان في شمال أفريقيا من ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، ومن ١٣ في المائة إلى ٢١ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان لاعتماد مبدأ تخصيص حصص، على أساس طوعي أو بموجب تشريعات لتمثيل المرأة، عاملا هاما في الدفع صوب إدخال هذه التحسينات.

ثالثا - الفرص المتاحة لبلوغ أهداف التنمية الاجتماعية في أفريقيا

٣٣ - يجب على البلدان الأفريقية، بغية مواصلة المضي قدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية، أن تستفيد من تضافر العديد من التطورات الإيجابية، بما في ذلك تحقق نمو قوي، وتحسن أوضاع الاقتصاد الكلي، وزيادة تدفق التحويلات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ووجود عدد ضخم من السكان الشباب، وارتفاع مستويات التحصيل التعليمي، وتحقيق التحضر السريع وتوظيف استثمارات ضخمة في مشاريع الهياكل الأساسية الحيوية، وتحسن إمكانيات الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فيمكن تسخير هذه التطورات، متى اقترنت بالشراكات الجديدة والقائمة وبالجهود المبكرة المبذولة لتعبئة الموارد، لزيادة حفز التحول الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة.

ألف - نمو مرتفع وشامل وتحول هيكل

٣٤ - تنمو الاقتصادات الأفريقية بمعدل نمو قدره ٥ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٣ ويتوقع أن تنمو بمعدل ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٤^(٩). وينمو الثلث تقريبا من المنطقة الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى بنسبة تزيد عن ٦ في المائة سنويا، فإنها تعد اليوم ثاني أسرع منطقة نموا في العالم، ولا تسبقها سوى آسيا الآخذة في النمو. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي عند المستويات الحالية لا يكفي لخفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على دخل يقل عن ١,٢٥ دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتقدر نسبة نمو مرونة الفقر (انخفاض مستويات الفقر) إلى مستويات الدخل في أفريقيا بحوالي -٧,٠ مقارنة بنسبة -٢,٠ في بقية العالم النامي (باستثناء الصين)^(١٠). وحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تحتاج أفريقيا إلى تحقيق معدل نمو قدره ٧ في المائة على الأقل سنويا في المتوسط حتى يتم تخفيض مستوى الفقر المسجل في عام ١٩٩٠ إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣٥ - وللمحد من الفقر بوتيرة أسرع كثيرا وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، يجب على البلدان الأفريقية ألا تحافظ على معدلات نمو مرتفعة فحسب، بل عليها أيضا تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تفضي إلى حدوث تحول ويمكنها أن تعزز التغير الهيكلي وتكفل أن يكون هذا النمو شاملا وعادلا ومستداما. وتستتبع عملية التحول الهيكلي هذه حدوث تغيرات مستمرة في هيكل الاقتصاد تؤدي إلى التنويع الصناعي والابتكار والتطوير التكنولوجي وإلى أنشطة اقتصادية جديدة.

٣٦ - وحتى يكون للتحول الهيكلي تأثير إيجابي على خلق الثروة وعلى الفقر وعدم المساواة، فإن السرعة التي يحدث بها أمر هام، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى كيفية توزيع فوائده على كل المجتمع. ومن خلال السعي إلى نمو اقتصادي أعلى ينبغي ألا يؤدي التحول الهيكلي إلى إهمال مسائل الإنصاف والعدالة الاجتماعيين. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يكون التحول الهيكلي مصحوبا بخلق فرص عمل كاملة ومنتجة وإيجاد عمل لائق لصالح الجميع، وأن يؤدي إلى زيادة الدخل واستيعاب العدد المتنامي للسكان.

(٩) African Development Bank, UN Development Programme and Economic Commission for Africa, Organization for cooperation and Development, 2013. African Economic Outlook 2013: Structural Transformation and Natural Resources (Paris, 27 May 2013).

(١٠) Luc Christiaensen, Punam Chuhan-Pole and Aly Sanoh, "Africa's growth, poverty and inequality nexus: fostering shared prosperity". (World Bank, 2013), mimeograph.

٣٧ - ومن أجل إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية، يمكن أن تركز البلدان الأفريقية على عدد من مجالات السياسة العامة، وجميعها تتصل بتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة، وبناء رأس المال البشري.

٣٨ - أولاً، تكتسب سياسة التنمية الريفية أهمية محورية في إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي في أفريقيا. ويشكل تعزيز ازدهار زراعة الحيازات الصغيرة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية. وينبغي للبلدان أن تجعل من تطوير الهياكل الأساسية أولوية أيضاً، مع التركيز بوجه خاص على الطرق وأنظمة الري والكهرباء. وسيساعد هذا على جلب المنتجات الزراعية إلى السوق وتحسين الاقتصاد الريفي غير الزراعي. فالمرجح أن ما يستتبعه ذلك من انخفاض في زراعة الكفاف لن يحدث زيادة في عدد العمال المتاحين للتأجير في القطاعات غير الزراعية فحسب، بل من شأنه أيضاً أن يقلص الحوافز لدى الأزواج لتكوين أسر كبيرة. وينبغي أيضاً أن تخصص موارد في الميزانيات للتوسع في خدمات التعليم والصحة في المناطق الريفية، بما في ذلك الصحة الإنجابية. وسوف تساعد هذه الاستثمارات في تيسير انتقال الناس الذين يتركون زراعة الكفاف للدخول إلى سوق العمل الرسمي.

٣٩ - ثانياً، ينبغي للبلدان أن تعمل بقوة على تعزيز التنوع الاقتصادي، والخدمات الجديدة والقدرات التكنولوجية. ونظراً لدور السلع الأساسية في دفع عجلة النمو في أفريقيا، هناك نطاق متزايد أمام البلدان لاستغلال مواردها الطبيعية الغنية وتنفيذ تصنيع قائم على السلع الأساسية، لا سيما في الصناعات ذات العمالة الكثيفة. وسيكون هذا بمثابة نقطة انطلاق لتنويع الاقتصادات وتعزيز القيمة المضافة وتوطيد الروابط الأمامية والخلفية. ويمكن أن تستهدف سياسات التنمية الصناعية بعض الصناعات الخفيفة التي ستخرج من البلدان الناشئة الرئيسية عندما تدفع هذه الاقتصادات بسلسلة القيمة العالمية إلى أعلى وعندما ترتفع تكاليف اليد العاملة.

٤٠ - ثالثاً، ينبغي مواصلة بذل الجهود لجلب استثمارات القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. ولما كانت البلدان الأفريقية تواصل الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وتحسين الحوكمة في مجال الاقتصاد الكلي، فمن المفروض أن تكون قادرة على احتلال مواضع تمكنها من التحول إلى الصناعات القائمة على المعرفة وزيادة حجم الأسواق المحلية.

٤١ - رابعاً، يكتسب تسريع معدلات النمو الاقتصادي أهمية في البلدان ذات النمو البطيء أو المتواضع. فالحيز الإضافي في السياسة المالية الذي تتيحه معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة جدير بأن يمكن البلدان من توسيع نطاق الاستثمارات الجديدة في مجالات الزراعة والصحة

والتعليم، وتنمية المهارات، وتوفير الهياكل الأساسية اللازمة لتقديم خدمات عامة وحماية اجتماعية ذات نوعية جيدة.

٤٢ - خامسا، سيكون على البلدان أيضا وضع سياسات سكانية وصحية تتماشى مع إعلان مابوتو بشأن الملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى المتصلة بذلك^(١١) وتنفيذها، وكفالة استفادة الجميع من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

باء - التصنيع القائم على السلع الأساسية، وفرص العمل والتنمية الاجتماعية

٤٣ - كان من شأن استغلال قطاع الموارد الطبيعية في أفريقيا، طيلة سنوات، أن اجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات المغلقة ذات رأس المال الكثيف التي لم تؤد إلى حدوث تحول هيكلي. فبسبب ضالة الفوائد أو القيمة المضافة، فإن فرص خلق الوظائف تُفقد لصالح البلدان القادرة على إضافة قيمة إلى الصادرات الأولية للقارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حصة كبيرة على نحو غير متناسب من الدخل الناتج من الصناعات الاستخراجية تذهب إلى بلدان خارج القارة. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد تجدد الأمل بأن يتيح مسار النمو القوي في اقتصاد أفريقيا بعد عام ٢٠٠٠ للمنطقة فرصة حقيقية لتحويل اقتصادها وتحسين حياة الناس، وأن يحد، في غضون ذلك، من تمهيش أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

٤٤ - ومثلما تم تأكيده في الاجتماعات السنوية السادسة المشتركة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي الذي عقد في أبيدجان يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، فقد أصبح التصنيع القائم على السلع الأساسية ضرورة حتمية من أجل تنمية أفريقيا. فالنمو الذي يعزز بقيمة تضاف إلى السلع الأولية من شأنه أن يعزز الروابط الخلفية والأمامية في الاقتصاد المحلي، ويولد إيرادات إضافية، ويوفر الفرص لخلق وظائف أكثر وأفضل. وهو يساهم أيضا في تنويع الصادرات وقاعدة المعارف والمهارات التكنولوجية للاقتصادات المحلية ودون الإقليمية. علاوة على ذلك، فإنه يقلل تعرض الاقتصادات الأفريقية لحدة تقلب أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية مع ما ينجم عن ذلك التقلب من عدم استقرار اقتصادي.

٤٥ - كذلك، ينبغي أن تسعى البلدان التي تفتقر إلى الموارد إلى تغيير هيكل اقتصاداتها بتنفيذ أنشطة وخدمات اقتصادية مبتكرة لا تقوم على الموارد ومرتبطة بالسلاسل العالمية

(١١) A/58/626, annex I, Assem;by/AU/Decl.6 (II)

للقيم، ويشمل هذا جذب الصناعات الخفيفة على الصعيد العالمي إليها. فالمرجح أن ينتقل ما يقدر بنحو ٨٠ مليون إلى ١٠٠ مليون فرصة عمل من الوظائف ذات العمالة الكثيفة إلى خارج الصين في العقد المقبل بسبب الاختفاء المحتمل لميزتها التنافسية مقارنة بغيرها من البلدان ذات الدخل المرتفع أو المتوسط. وقد بدأ فعلاً نزوح صناعات تحويلية ذات عمالة كثيفة، ويتوقع أن يزداد هذا النزوح زخماً على مدى العقد المقبل. وتتيح هذه الموجة للبلدان الأفريقية ذات الأحرور الزهيدة واليد العاملة الوفيرة فرصاً جديدة لوضع سياسات واستراتيجيات تنمية اقتصادية من شأنها أن تجذب فرص العمل هذه إليها. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجيات هو تيسير تطوير صناعات جديدة تكون مستقرة ويمكنها تعزيز الميزة الدينامية النسبية للاقتصاد المحلي.

٤٦ - وينبغي أن تكمل الجهود التي تبذلها أفريقيا من خلال ما يتناسب معها من استجابات البلدان المتقدمة النمو. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لاتفاقات التجارة مع البلدان المتقدمة النمو، التي تنص على الوصول إلى أسواقها من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، أن تسمح للدول الأفريقية بتصدير منتجات ذات قيمة عالية من دون الاضطرار إلى أن تطالب بدفع رسوم جمركية باهظة. وتحتاج البلدان الأفريقية من جانبها إلى التصدي للمعوقات والعقبات المرتبطة بالهياكل الأساسية، وتعزيز المهارات المحلية والقدرات التكنولوجية والمؤسسية أيضاً، إلى جانب تعزيز القدرات الإنتاجية، وهو ما يسمح لها بالاستفادة من مختلف الأفضليات التجارية المقدمة لها. ومن شأن الإكمال الناجح لجولة الدوحة المتعلقة بمفاوضات المنظمة العالمية للتجارة أن يزيد من تحسين فرص دخول البلدان الأفريقية إلى الأسواق، ومن ثم تعزيز دور التجارة في الجهود المبذولة لخلق فرص للعمل والقضاء على الفقر.

جيم - تسخير العائد الديمغرافي المحتمل للتنمية الاجتماعية

٤٧ - لا يزال نمو السكان في أفريقيا بمعدل سنوي قدره ٢,٥ في المائة من أعلى المعدلات في العالم. ومع ذلك، فإن معدلات الخصوبة الآخذة في التراجع تعجل بالعديد من التغيرات الديمغرافية في مختلف أنحاء القارة. وهناك مجموعة من التغيرات الديمغرافية الجارية تكمن في الهيكل العمري الآخذ في التغير، وهو الذي يؤدي إلى زيادة غير مسبقة في عدد الشباب. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن من بين ١,٠٣ بليون شخص في القارة، هناك ٣٤,٦ في المائة منهم تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٣٤ سنة. ويتيح هذا النمو الكبير في أعداد الشباب للبلدان الأفريقية فرصة تاريخية لاستخلاص عائد ديمغرافي، وهي فرصة فريدة لتجريب النمو الاقتصادي المتسارع والتنمية الاجتماعية من خلال تسخير إمكانات الهيكل

العمرى المتغير. ويمكن أن تشمل العائدات تحقيق مكاسب اقتصادية، وتحسين نوعية القوى العاملة، وتحقيق نتائج تعليمية وصحية، وتحقيق صحة أفضل للأسر، وتحسين التنمية المعرفية للأطفال خلال مرحلة الطفولة المبكرة.

٤٨ - غير أن العائد الديمغرافي لن يتحقق من تلقاء نفسه، بل يجب على الحكومات الأفريقية أن تلتزم بزيادة الاستثمارات العامة التي تعزز التحول الهيكلي وإدامتها، وأن تولي اهتماما خاصا لتعزيز القدرة الإنتاجية لدى الشباب. وينبغي أن تستهدف الاستراتيجيات توفير خدمات تعليمية وصحية تكون على قدر عالٍ من الجودة، وتنمية المهارات، والحد من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، وتشجيع التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وينبغي أن تكون هناك أيضا تدخلات استراتيجية تهدف إلى تعزيز روح المبادرة لدى الشباب، والعمل الحر، وتعزيز التوافق بين سوق العمل والتعليم. وعلى وجه الخصوص، يحتاج مباشرة الأعمال الحرة من الشباب في أفريقيا إلى الحصول على التمويل اللازم لإطلاق مشاريع بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة. ومن ثم فستكون الاستراتيجيات المالية الشاملة حاسمة. ويمكن أن تكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام الاجتماعية مفيدة في هذا الصدد. والجهود التي يقودها الشباب في مجال الأعمال لا تخلق فرص عمل وتحسن سبل العيش فحسب، بل إنها تعزز أيضا التماسك والاندماج الاجتماعيين، وتمكّن الفئات الاجتماعية المحرومة.

دال - التحضر السريع

٤٩ - يرتبط تحقيق الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع النمو الاقتصادي في أفريقيا، ارتباطا وثيقا بالتحول السريع في مشهدها الحضري. ويُتوقع أن تشهد أفريقيا تحضرا بسرعة أكبر من سرعته في غيرها من المناطق خلال العقود القادمة. ويُتوقع أن تصل نسبة سكان المناطق الحضرية إلى ٤٨ في المائة في عام ٢٠٣٠ و ٥٨ في المائة في عام ٢٠٥٠. ومع تزايد عدد سكان المدن، كما يظهر بصورة خاصة في نمو الطبقة الوسطى، تكثر الفرص لتسخير قوة التحضر وتحويل الاقتصادات ورفع مستويات المعيشة. وقد عُرف عن المدن أنها توفر الخدمات والآفاق الاقتصادية مثلما تسمح بتركيز الهياكل الأساسية والأنشطة الاقتصادية وتحسين فعالية الخدمات نتيجة اقتصادات المناطق الآهلة وذات الحجم الكبير.

٥٠ - تنتج المدن في أفريقيا بالفعل ما يقارب ٥٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للقارة. ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع نصيب الفرد من الدخل لدى الطبقة المتوسطة الصاعدة في المناطق الحضرية في أفريقيا إلى نمو الصناعات الخفيفة والصناعات الحدمية ذات العمالة

الكثيفة. وتشير بعض التقديرات إلى أن ما يقارب ٢٠٠ مليون أفريقي سيدخلون سوق السلع الاستهلاكية بحلول عام ٢٠١٥^(١٢). وإلى جانب زيادة حصة المناطق الحضرية في استهلاك الناتج المحلي الإجمالي، فإن النمو في هذه المناطق يسمح بحدوث تفاعل أوثق في إطار قوة عاملة ماهرة ومتنوعة تتبادل معارفها وابتكاراتها. ويولد التحضر السريع أيضا الطلب على خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء والغذاء والأراضي والتعليم والخدمات الصحية. وعلى الرغم من أن هذا الطلب على الخدمات يشكل ضغطا على ميزانيات الحكومات المحلية، فإنه يولد فرصا للنمو الوظيفي إذ يؤدي إلى إنشاء مشاريع جديدة وإلى التوسع في قدرة الشركات الموجودة على الإنتاج وتقديم الخدمات. ويوفر تحسين تخطيط المدن والبلدات وإدارتها الفرص للتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي ونمو الأحياء الفقيرة.

هاء - التقدم المحرز في عوامل التمكين من تحقيق التنمية الاجتماعية

١ - تحسين سبل كسب العيش من خلال تطوير الهياكل الأساسية

٥١ - تواصل البلدان الأفريقية إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تعالج معوقات تطوير الهياكل الأساسية التي تشمل شبكات الطرق الإقليمية والقارية، والطاقة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإمداد بالمياه ومرافق الصرف الصحي. ولن تشهد أفريقيا في المستقبل نموا شاملا للجميع أو عالي الجودة إذا ظل العجز في الهياكل الأساسية مرتفعا. وتشير تقديرات مصرف التنمية الأفريقي إلى أن عدم كفاية الهياكل الأساسية يعوق النمو الاقتصادي في القارة بما لا يقل عن ٢ في المائة في السنة، ويحد من إنتاجية القطاع الخاص بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة. وهذا يعني حدوث خسارة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٤٠ بليون دولار سنويا. ولذا فإن استثمار مبلغ يصل إلى ٩٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا على النحو الذي دعا إليه برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا هو أمر يكتسب أهمية حاسمة. وسيؤدي تطوير الهياكل الأساسية إلى الوفاء بأهداف التنمية الاجتماعية في أفريقيا إذ سيؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين التجارة وتعميق التكامل الإقليمي.

٥٢ - وتوفر وسائل التمويل في ما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية من قبيل صندوق أفريقيا ٥٠ (Africa50 Fund) الذي اقترحه مصرف التنمية الأفريقي حلا مهما للتحديات المتعلقة بالهياكل الأساسية في أفريقيا باستخدام الموارد الخاصة للقارة. وعلى غرار ذلك، ستؤدي المناقشات الجارية بقيادة وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن وضع إطار

(١٢) http://www.mckinsey.com/insights/economic_studies/africas_path_to_growth_sector_by_sector

استراتيجي يرمي إلى تطوير وبناء الهياكل الأساسية في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية إلى التعجيل بالتحول الهيكلي وإيجاد فرص عمل. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إطلاق مبادرات جديدة من قبيل المبادرة التي أطلقتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية باسم "توفير الطاقة لأفريقيا" بتمويل قدره سبعة بلايين دولار. وبالإضافة إلى مضاعفة إمكانية الحصول على الطاقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سوف تؤدي مبادرة توفير الطاقة لأفريقيا إلى زيادة تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى إتاحة الحصول على الكهرباء للجميع بحلول عام ٢٠٣٠، فضلا عن جذب المزيد من الاستثمارات وتنمية الاقتصاد وإيجاد فرص عمل. كذلك تساهم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الاقتصادات الرئيسية لمجموعة الثمانية، وهي الاتحاد الأوروبي واليابان والصين والهند والاقتصادات الناشئة الكبيرة الأخرى في تحسين الهياكل الأساسية في أفريقيا. ومع ذلك، بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجه الهياكل الأساسية في أفريقيا، والفجوات في التمويل، فإن المطلوب هو أن تبذل الحكومات الأفريقية جهودا متواصلة ومنسقة بالشراكة مع القطاع الخاص، والجماعات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية وشركاء التنمية الدوليين.

٢ - إصلاحات الاقتصاد الكلي

٥٣ - الحكومة الاقتصادية آخذة في التحسن في جميع أنحاء أفريقيا، وهو أمر سيؤدي إلى خفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية في القارة. وقد ساعد ذلك على تعزيز المركز المالي للبلدان ودعم أجواء صنع السياسات بها. وبالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار، فإن حوكمة الاقتصاد الكلي تكفل للبلدان الأفريقية حماية أفضل من التقلبات في أسعار السلع الأساسية.

٥٤ - ومع ذلك، ففيما تواصل البلدان في جميع أنحاء المنطقة تحسين حوكمة الاقتصاد الكلي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع نظم قوية بشأن الشفافية والمساءلة في إدارة قطاع الصناعات الاستخراجية وفي صفقات الأراضي فضلا عن نظم مالية صارمة تنظمها ضوابط محكمة. وسيضمن ذلك زيادة قدرة البلدان الغنية بالموارد على تحصيل إيرادات من الشركات المتعددة الجنسيات. وستساعد هذه الجهود في مكافحة الفساد، ووقف التدفق غير المشروع للموارد، وكفالة توزيع المكاسب المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية توزيعا عادلا.

٣ - السلام والأمن

٥٥ - الحفاظ على السلام والأمن أمر حيوي لتحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا. فعلى مدى عقود كثيرة كان للزاعات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي أثر موهن لتطلعات المنطقة إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية. وبينما

كانت هناك نكسات أحبطت التطلعات الإنمائية للشعوب في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو ومالي، فقد انخفض تواتر حدوث نزاعات كبرى. ويشهد معظم البلدان الأفريقية اليوم فترة من الاستقرار، وذلك شرط أولي ضروري لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وإيجاد فرص العمالة المستدامة للجميع.

٥٦ - وقد أدى هذا الاستقرار إلى تعزيز ثقة المستثمرين في أفريقيا كما يتضح من التدفقات الكبرى للاستثمار المباشر الأجنبي في القطاعات الاستخراجية وقطاع الزراعة. وفي عام ٢٠١٢، ازداد حجم الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا بنسبة ٥ في المائة، فوصل إلى ٥٠ بليون دولار، بالرغم من انخفاض تدفقات الاستثمار المباشر على الصعيد العالمي بنسبة ١٨ في المائة. وبالإضافة إلى ما للاستقرار السياسي من أثر في المحافظة على حياة الناس والحد من هجرة ذوي الكفاءات، فإنه يكفل أيضا عدم توقف النشاط الاقتصادي، وعدم تعرض الهياكل الأساسية الحيوية، كالطرق والمدارس والمستشفيات، للدمار من جراء النزاعات. وقد عزز الاستقرار أيضا مشاركة المواطنين في التنمية الوطنية. وكان من شأن تحسين حالة السلام والأمن في سيراليون، وكوت ديفوار، وليبيريا أن أتاح لمزيد من الناس فرصة للسعي إلى القيام بأنشطة اقتصادية واجتماعية تحسن سبل كسب لقمة عيشهم.

٤ - الإصلاحات الديمقراطية

٥٧ - يعيش معظم أجزاء القارة الأفريقية اليوم في ظل نظم حكم ديمقراطية ومنتخبة. وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، تم إجراء أكثر من ٥٠ انتخابا في القارة لاختيار رؤساء وأعضاء في البرلمان وغيرهم من أعضاء المجالس التشريعية. وتشكل هذه الانتخابات دليلا واضحا على أن الإصلاحات الديمقراطية تترسخ في القارة. ومع ذلك فلن يحدث هذه الإصلاحات أثرا إيجابيا في حياة الناس، ينبغي أن تؤدي إلى تحسين المساءلة وتقديم الخدمات، ولا سيما الخدمات المتعلقة بتوفير مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي والكهرباء والإسكان والتعليم والخدمات الصحية.

٥٨ - ولزيادة تعزيز ممارسات الحكم الرشيد، والنهوض بالسلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وكذلك التكامل القاري، تواصل البلدان الأفريقية الانضمام طوعا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وحتى الآن، انضم ٣٣ بلدا إلى الآلية وأتم سبعة عشر بلدا أول عملية استعراض وخضعت لعملية استعراض الأقران التي أجراها المنتدى الأفريقي لاستعراض الأقران الذي يضم رؤساء ورؤساء حكومات الدول المشاركة الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الذي يمثل أعلى هيئة لصنع القرار داخل الآلية. فكفالة استعراض الأقران على أرفع

المستويات السياسية أمر مهم للحفاظ على الالتزام السياسي بتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٥٩ - وتشمل الإنجازات الرئيسية للآلية إفساح المجال السياسي لمشاركة المواطنين، والمجتمع المدني والشركاء في التنمية في مناقشات السياسة العامة. وقد ساهمت الآلية في تعزيز الحوار المنفتح الشامل للجميع والقائم على المشاركة بشأن عمليات التنمية التي تتم تحت قيادة وطنية وفي ظل ملكية وطنية. وعززت أنشطة الدعوة للحكم الرشيد ورصد وتقييم الالتزامات التي أدت إلى تحسينات ملحوظة في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء في بعض البلدان. ونجحت الآلية أيضا في إنشاء برنامج للتعليم من الأقران في أفريقيا، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وأتاحت الفرص لوضعي السياسات والمواطنين لتبادل المساءلة.

٥ - التمويل لأغراض التنمية الاجتماعية وتجديد الشراكة على الصعيد العالمي من أجل تنمية أفريقيا

٦٠ - في السنوات الأخيرة اتسع نطاق الأدوات اللازمة لتمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا وتضاعف عددها. أما الاستثمار في الهياكل الأساسية والزراعة والتعليم والصحة في أفريقيا، تقوده الجهود الرامية إلى توسيع نطاق تعبئة الموارد المحلية، فمازال يجتذب التمويل من صناديق الثروات السيادية والاستثمار المباشر الأجنبي ورأس المال الخاص، فضلا عن إصدار السندات. وتتعزز تدفقات رؤوس الأموال الوافدة هذه بفضل زيادة تدفقات رؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة.

ألف - تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية الاجتماعية

٦١ - أضحت آفاق النمو المطرد والمنصف والشامل للجميع، وتحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء أفريقيا تعتمد بصورة متزايدة على قدرة البلدان الأفريقية على توليد أموالها الإنمائية الخاصة بها. ووفقا للتوقعات الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٣، بلغت الإيرادات الضريبية للحكومات، في عام ٢٠١١، ما مقداره ٥١٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وشكلت ٢٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة. ويتوقع أيضا أن تسهم صناعات استخراج الموارد الطبيعية في أفريقيا بما يزيد عن ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا، في شكل إيرادات حكومية على مدى السنوات العشرين القادمة. وتعمل البلدان الأفريقية أيضا من أجل زيادة مواردها المالية الأساسية بطرحها سندات في أسواق رأس المال الدولية. وفي عام ٢٠١٣، طُرح مبلغ قياسي قدره ثمانية بلايين دولار في

شكل سندات سيادية مقومة بدولارات الولايات المتحدة، مقارنة بمبلغ بليون دولار طرح قبل عقد من الزمن. وبخلاف المصادر الأخرى للديون التجارية، فإن السندات السيادية تتيح للحكومات المزيد من المرونة في تحديد أوجه إنفاق المال بما في ذلك الإنفاق على القطاعات الاجتماعية.

٦٢ - وإذا ما أضيف إلى هذه الصناديق الممولة من مصادر محلية موارد أخرى من قبيل التحويلات المالية وصناديق المعاشات التقاعدية، فإنها يمكن أن تحدث تحولا في مسار النمو في القارة، وأن تساهم في تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي. والأهم من ذلك أن هذه الموارد تزود البلدان الأفريقية بفرصة تاريخية لتحويل الحوار بعيدا عن المعونات وتوجيهه نحو استراتيجيات للتنمية الشاملة الممولة محليا. فتعبئة الموارد على الصعيد المحلي، من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في أفريقيا، هي أنجع وسيلة لكفالة امتلاك أفريقيا زمام أولوياتها الإنمائية. وبالإضافة إلى ضمان الاستدامة، فإن تعبئة الموارد المحلية تنشئ أيضا حيزا سياساتيا، وتعزز ملكية المواطنين للأولويات الإنمائية وتمكنهم من مساءلة الدولة. وفي الواقع، هناك عدد متزايد من الجهات المانحة يؤكد على الحاجة إلى أن تكمل المعونة بموارد محلية.

٦٣ - غير أن توافر الموارد المحلية ليس شرطا كافيا لضمان تحقيق الأهداف والغايات العالمية والوطنية الرئيسية للتنمية الاجتماعية في أي بلد بعينه. فينبغي تخصيص موارد للقطاعات التي تدعم تحقيق النتائج الرئيسية للتنمية الاجتماعية. ومن الضروري أيضا تنفيذ سياسات لإعادة التوزيع التصاعدي، بما في ذلك توفير الحماية الاجتماعية الأساسية وشكل ما من ضمانات العمالة. علاوة على ذلك، لضمان توفير الحيز المالي اللازم لكفالة استدامة الإنفاق الاجتماعي على المدى البعيد، يجب على الحكومات أن تعزز المؤسسات المكلفة بمسؤولية جمع الضرائب والإيجارات والأشكال الأخرى من الإيرادات. وعلى نفس المنوال، يلزم بذل المزيد من الجهود لضمان خضوع الحكومات للمساءلة الفعلية أمام جميع المواطنين، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع استحقاقات النمو.

٦٤ - وفي حين تواصل الاقتصادات الأفريقية نموها، لا يبدو أن معظم السكان المحليين يستفيدون من تعاظم الموارد الطبيعية، ويرجع بعض ذلك إلى التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج وإلى التهرب من الضرائب، والتحويلات المالية وصفقات التعدين السرية. ووفقا لما ذكره مصرف التنمية الأفريقي والسلامة المالية العالمية، فقدت أفريقيا مبلغا تقديريا يتراوح بين ٥٩٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة و ١,٤ تريليون دولار في شكل تدفقات مالية غير مشروعة في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٩. ويفوق هذا حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى القارة خلال الفترة نفسها. ويفقد سنويا ما يقدر بنحو ٥٠ بليون دولار بسبب التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج.

٦٥ - وما زالت البلدان الأفريقية أيضا تخسر إيرادات محتملة تقدر ببلاتين الدولارات نتيجة البخس في تقدير قيمة الثروة المعدنية، وكذلك المعاملات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات فيما بين شركاتها الفرعية التي تحول الأرباح بصورة مصطنعة إلى مناطق ذات ولايات قضائية منخفضة الضرائب. فهذه التدفقات الخارجية للموارد تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية لأفريقيا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال طرائق تشمل استغلال استثمارات عامة متخلى عنها في برامج التنمية الاجتماعية. وهذه التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج تؤدي أيضا إلى زيادة المخاطر وعدم اليقين في الاقتصاد المحلي، وتثبط في الوقت ذاته الاستثمار المباشر الأجنبي وما ينطوي عليه من إمكانات تحويلية.

٦٦ - وفي قرار جدير بالترحيب أُتخذ في قمة لوك أربي المعقودة في عام ٢٠١٣، وافقت مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية على جعل المدفوعات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية أكثر شفافية وعلى توفير الدعم للبلدان النامية في تحصيل الضرائب المستحقة لها. وتشمل التدابير المقترحة كفالة أن تخضع الشركات المتعددة الجنسيات لإشراف السلطات الضريبية في الدوائر القضائية التي تقوم فيها بأنشطتها الربحية، ودفع الضرائب المستحقة عليها في جميع أنحاء العالم. ومن شأن معالجة المسائل العديدة المتصلة بتهرب الشركات المتعددة الجنسيات من دفع الضرائب وتجنبها، أن تساعد في زيادة الموارد المحلية المتاحة للبلدان لتمويل ميزانياتها والقيام باستثمارات في القطاعات الرئيسية.

باء - استغلال التحويلات المالية لأغراض التنمية الاجتماعية

٦٧ - لقد تأثر تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية لأفريقيا سلبا بفقدان اليد العاملة الماهرة في ميادين مختلفة منها الصحة والتعليم والعلوم. ومع ذلك فقد بدأت بلدان كثيرة، رغم الآثار السلبية لتزوح الأدمغة، في تحقيق الإمكانيات الهائلة التي يوفرها عدد كبير من السكان المغتربين من أجل إحداث تحول في اقتصاداتها، وتحسين مستويات المعيشة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن تحويلات المهاجرين برزت بوصفها موردا ماليا رئيسيا قادرا على التكيف لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٦٨ - وقد أصبحت التحويلات المالية أهم مصادر التدفقات الخارجية إلى القارة، حيث تجاوزت المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي. ويشير تقرير "التوقعات الاقتصادية الأفريقية" (African Economic Outlook) لعام ٢٠١٣ إلى أن تدفقات التحويلات المالية إلى أفريقيا بلغت ٦٠,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وفي العام نفسه، اجتذبت أفريقيا ٤٩,٧ بليون دولار في شكل استثمار مباشر أجنبي، وتلقت ٥٦,١ بليون دولار

و ٢٨,٩ بليون دولار في شكل مساعدات إنمائية رسمية من جميع الجهات المانحة ولجنة المساعدة الإنمائية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على التوالي. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل القريب. ومع ذلك، من المرجح أن تكون تدفقات التحويلات المالية هذه مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية بسبب عدم وجود بيانات عن التحويلات المالية في العديد من البلدان. وفي كثير من الأحيان يرسل المهاجرون أموالهم أيضا عن طريق قنوات غير رسمية.

٦٩ - وهذه التحويلات الخاصة التي يرسلها المهاجرون تستخدم على مستوى الأسر المعيشية للحد من وطأة الفقر، وزيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة، وتحسين النواتج في مجالي الصحة والتعليم. وبالإضافة إلى أن هذه التحويلات المالية تساهم في زيادة دخل الأسر المعيشية المستفيدة، فإنها تعزز الطلب الإجمالي، وتمول الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية والقطاعات الأخرى. وتسهم هذه التحويلات، أثناء ذلك، في إيجاد فرص عمل، وإجراء زيادة في الأجور المحلية. ومع ذلك، فمن أجل تعزيز فعالية أثرها المحتمل على التنمية، يلزم وضع سياسات ملائمة تحد من الرسوم المرتبطة بتحويل الأموال، وتوجيه بعض التحويلات المالية إلى القطاع الإنتاجي. وتشمل السياسات الابتكارية في هذا الصدد إصدار سندات للمغتربين، وتحويل تدفقات التحويلات المالية في المستقبل إلى أوراق مالية.

٧٠ - وقد تم الاعتراف على أرفع المستويات السياسية بأهمية التحويلات المالية في تنمية أفريقيا. وفي عام ٢٠١٢، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالشراكة مع المفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة المحجرة الدولية، بإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات المالية. والهدف من المعهد هو مساعدة البلدان في وضع استراتيجيات لتسخير الفوائد المحتملة للتحويلات المالية بفعالية لأغراض التنمية.

٧١ - ولا يزال ارتفاع تكلفة إرسال التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية أحد التحديات الرئيسية التي تعرقل تسخير إمكاناتها، ولا سيما في أفريقيا. ولا تزال تكلفة إرسال الأموال إلى البلدان الأفريقية في جنوب الصحراء الكبرى هي الأعلى بين المناطق النامية، فيتعين التصدي لهذه المسألة. وقد أقرت بلدان المنشأ الحاجة إلى تخفيض التكاليف الباهظة لإرسال الأموال. وفي عام ٢٠٠٩، التزمت مجموعة الثمانية بخفض متوسط تكاليف إرسال التحويلات المالية من ١٠ في المائة إلى ٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٠، التزمت مجموعة العشرين أيضا بأن تجري تخفيضات كبيرة في تكاليف إرسال التحويلات المالية، وأنشأت ما يسمى "العمل الإنمائي من أجل التحويلات المالية". ويلزم أيضا اتخاذ إجراءات مماثلة داخل أفريقيا من أجل خفض تكلفة التحويلات عبر الحدود داخل المنطقة.

جيم - الدعم الدولي لتنمية أفريقيا

٧٢ - لا يزال للدعم الدولي المقدم من أجل تنفيذ أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا دور محوري في العديد من البلدان الأفريقية. وتسهم الموارد التي تمت تعبئتها من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات المالية، والاستثمار المباشر الأجنبي، ومبادرة المعونة مقابل التجارة، وإلغاء الديون وإعادة هيكلتها، في التغلب على أوجه العجز في القدرة المالية التي يواجهها العديد من البلدان الفقيرة في القارة. وتسهم مصادر التمويل هذه في إيجاد فرص العمل ونمو الدخل والحد من وطأة الفقر. وقد كان من شأن هذه التطورات، مضافا إليها الزيادة في الإيرادات المتأتية من صادرات السلع الأساسية وتزايد القاعدة الضريبية، أن أتاحت للحكومات تخصيص المزيد من الأموال لتطوير الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الأساسية وتوفير الحماية الاجتماعية والاضطلاع بسياسات تحويلية أخرى.

٧٣ - وعلى الرغم من أن الدينامية الاقتصادية للقارة لا تزال تجتذب الاستثمار المباشر الأجنبي، لا سيما الاستثمارات القادمة من الاقتصادات الناشئة، فليس متوقعا أن تجتذب البلدان الأفريقية جميعها حصة كبيرة من المبلغ المقدر بنحو ٥٤ بليون دولار في السنة، الذي يتوقع أن يتدفق إلى القارة بحلول عام ٢٠١٥. وهناك خمسة بلدان غنية بالموارد، هي نيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تستأثر وحدها بأكثر من ٥٠ في المائة من مجموع التدفقات الخارجية إلى القارة.

٧٤ - ونتيجة لهذا التدفق متفاوت للاستثمارات الأجنبية، لا يزال ما يقرب من نصف البلدان الأفريقية يعتمد على المعونة من أجل تمويل احتياجاتها الإنمائية. ولذلك، ينبغي للجهات المانحة التقليدية لأفريقيا أن تفي بالتزاماتها بتقديم المعونة، وكذلك إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو إعادة هيكلتها، لا سيما البلدان المعرضة بشدة لاحتمالات العجز عن تسديد الديون. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان الخارجة من النزاعات. فهذه البلدان ماضية خارج مسار التنمية وما زالت أكثر من غيرها تخلفا عن الركب، من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب على شركاء أفريقيا في التنمية أيضا ضمان تماسك السياسات واتساقها لديها عندما يتعلق الأمر بدعم أولويات التنمية في القارة.

٧٥ - وفي عام ٢٠١٢، انخفضت المساعدة الثنائية التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أفريقيا بمقدار ٩,٩ في المائة، لتصل إلى ٢٨,٩ بليون دولار، وذلك عقب الطفرة الكبيرة في المعونة التي وجهت إلى بعض بلدان شمال أفريقيا في أعقاب الأزمة الاجتماعية - السياسية التي حدثت في عام ٢٠١١. كذلك،

جرى الالتزام بتقديم مبلغ ٢٦,٢ بليون دولار، في عام ٢٠١٢، باعتباره معونة ثنائية مقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٧,٩ في المائة بالقيمة الحقيقية، مقارنة بعام ٢٠١١. وأدى استمرار حالة عدم اليقين في الاقتصاد، وأزمة الديون في منطقة اليورو إلى قيام العديد من الحكومات بتنفيذ تدابير تقشفية وتخفيض ميزانيات المعونة. ومع ذلك، تمكن تسعة بلدان أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، في واقع الأمر، من زيادة المعونة المقدمة إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٢. وتُظهر إحصاءات المعونة الأخيرة أيضاً حدوث انخفاض ملحوظ في المعونة المخصصة لأشد البلدان فقراً، حيث يجري الآن توجيه المزيد من المعونة الإنمائية إلى البلدان المتوسطة الدخل.

٧٦ - كذلك، فإن للاهتمام المتزايد لدى بلدان الجنوب الناشئ على الصعيد العالمي بأفريقيا أثراً إيجابياً على التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. وعلى وجه الخصوص، يواصل شركاء أفريقيا من الأسواق الناشئة الكبيرة تعزيز التجارة مع المنطقة، فضلاً عن استثمار بلايين الدولارات في قطاعات الموارد الطبيعية وبناء هياكل أساسية على نطاق واسع. وهذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب، ولكنه مكمل له في دعم أولويات التنمية في أفريقيا. وتقوم مبادرات من قبيل الشراكة الأوروبية - المتوسطية مع بلدان المغرب العربي أيضاً باجتذاب استثمارات مباشرة أجنبية إضافية، وهو مما يزيد في تعزيز النمو وإيجاد فرص عمل.

٧٧ - ومع ذلك، فإن زيادة الاستثمار الأجنبي تشكل تحديات جديدة. ففي بعض الحالات، أدى فتح قطاعات رئيسية من قبيل الاتصالات السلكية واللاسلكية والأعمال المصرفية والبيع بالتجزئة بدون تنظيم وضمانات كافية إلى تدمير الصناعات وفرص العمل على الصعيد المحلي. ولذلك، يجب أن تسعى البلدان إلى إقامة توازن دقيق في هذا الصدد.

خامسا - خاتمة وتوصيات

٧٨ - في ضوء التقدم المحرز حتى الآن والتحديات المتبقية والفرص الجديدة، سيكون لخيارات السياسة العامة التي سيأخذ بها قادة أفريقيا تأثير كبير في تحديد الوتيرة التي تنجز بها بلدانهم الأهداف الإنمائية الملتهمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وهناك فرص على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والقارية تحسن كثيراً مستويات المعيشة في حين تكفل اتسام النمو في أفريقيا بالإنصاف والشمول والاستدامة. وفي هذا الصدد، قد ترغب اللجنة في النظر في التوصيات التالية:

- ينبغي للبلدان تعبئة المزيد من الإرادة السياسية وكذلك تعزيز التزامها المالي من أجل تكوين سكان مثقفين وأصحاء ومهرة وتقديم الرعاية لهم كي يكونوا دافعا فعالا في تنفيذ خطة إنمائية اجتماعية واقتصادية شاملة ومنصفة ومستدامة.
- ينبغي توسيع نطاق الدعم العام والخاص المقدم للزراعة من أجل الحد من وطأة الفقر وإيجاد فرص عمل وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. ويتطلب إطلاق الإمكانيات التي ينطوي عليها النشاط الزراعي لصغار المزارعين والاقتصاد الريفي غير الزراعي تحسين مجالات الاستفادة من خدمات الهياكل الأساسية والري، والمدخلات الزراعية والائتمانات في الريف.
- ينبغي انتهاج سياسات ذكية وعملية تعجل بعملية التصنيع القائمة على الموارد والتحول الهيكلي وتنفيذها بقوة من أجل تكوين الثروة وفرص العمل، وكذلك الحد من الفقر. وينبغي أن تعزز هذه السياسات التنوع في المنتجات الزراعية والمعدنية والخشبية ذات القيمة الأعلى.
- ينبغي توسيع نطاق إيجاد فرص العمل من أجل تحقيق مزيد من الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر ومن عدم المساواة لتمكين الاقتصادات الأفريقية من استيعاب أعداد الشباب المتزايدة وإيجاد فرص عمل لائقة لجميع قطاعات المجتمع. وينبغي أن تصمم سياسات تحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزز تمكين المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والمسنين والسكان من الشعوب الأصلية، وتنفيذها على جميع المستويات المحلية والوطنية والقارية.
- ينبغي للبلدان الأفريقية أن تواصل تعزيز قدرات الدولة والمؤسسات لتتطلع بتخطيط دينامي طويل الأجل، ولتنسيق النشاط الاقتصادي بهدف جمع بيانات أكثر دقة وتحسين النظم الإحصائية من أجل تحسين قياس التقدم المحرز ورصده.
- ينبغي أن تقوم البلدان على وجه السرعة بوضع تشريعات تنظم اقتناء الأراضي من جانب المستثمرين الأجانب من أجل حماية سبل كسب العيش والثقافة والهوية الخاصة للمجتمعات المحلية الريفية والضعيفة. وينبغي أن تمنع هذه التشريعات عمليات المضاربة على اقتناء الأراضي وأن تحمي الأراضي والمياه وحقوق استخدام الغابات الخاصة للمجتمعات المحلية المتضررة. وينبغي أن يساهم اقتناء الأراضي في إيجاد فرص العمل وفي تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد الوطني.
- من أجل إجراء زيادة في تمويل التنمية، ينبغي أن تصوغ البلدان سياسات عملية تهدف إلى الاستفادة بفعالية من جميع مصادر التمويل، بما في ذلك الموارد المحلية

والمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية. وينبغي أيضا بذل جهود للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. وينبغي أن يكمل الشركاء في التنمية هذه الجهود بمواصلة الوفاء بالتزاماتهم بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للاقتصادات الضعيفة الموارد وتلك التي تتراجع مؤشراتهما الاجتماعية والاقتصادية، وإلغاء الديون وإعادة هيكلتها، وتعزيز مبادرة المعونة مقابل التجارة.
